عوائق المصطلح التركيبي في الوضع والتداول

كراكبي محمـــد
جامعة عنابة

الملخص:

يثير هذا البحث تساؤلات عدة تتصل بمدى ترسيخ المصطلحات اللغوية العربية التي تزخر بها مقولات اللغويين العرب، ومحاولة تحديد مجالاتها الدلالية. وهناك سعي حثيث لسبر أغوار الفكر اللغوي العربي للوقوف على إسهاماته في حل المشكلة اللغوية الإنسانية، ومدى استجابته للمستحدث الفكر المعاصر. من هذا السياق اللغوي الحضاري تولد موضوع البحث الذي وسمناه بـــ(عوائق المصطلح التركيبي في الوضع والتداول). فنسعى إلى استنطاق بعض النصوص العربية التي تمثل إرثا لغويا شهد له الفكر اللساني الحديث بقيمته، وإسهاماته، ومن ثمة نتبين عوائق المصطلحات اللغوية المستخدمة، وسواء أتعلق الأمر بغموضها المعجمي أم بسعة مجالها الدلالي، ولعل بهذا نكون مجالا معرفيا واضح المعالم والمقاصد.

لكل علم مجال معرفي محدد، فإذا طمس، حدث عطل في الفهم، والإفهـــام من ثمة كان تحديد المصطلح أمرا ضروريا لتعرف دائرته المعرفية، وتتحقـــق العملية التبليغية. وفق هذا المنحى قد تصبح بعض الألفاظ المستعملة مشـــحونة بدلالات جديدة أوجبها التحضر، والتمدن، والمستحدثات المعاصرة، كالســـيارة

التي كانت تدل على القافلة، أو الكواكب، وبفعل التطور فقدت هذه الدلالة الأصلية، ومثلها الصلاة، والفقه، وغيرها [1].

تبين من خلال استقراء بعض النصوص اللغوية العربية أن كثيرا من المصطلحات المستخدمة تدل على معنى واحد، كالحشو، والزيادة، والإضافة التي تطلق على ما يسمى بحروف المعاني [2]، وقد تتعدد الدلالة للمصطلح الواحد كالهمز للعيب، والنطق بالهمزة، والجر للقوة، والحركة الإعرابية، وقد يوظف المصطلح الواحد في تخصصات عدة كالخبر عند النحاة، والمحدثين، والبلاغيين [3] "...فإذا استبان خطر المصطلحات في كل فن توضح أن السجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع..فلا شذوذ إذا اعتبرنا الجهاز المصطلحي لكل علم صورة مطابقة لبنية قياساته متىفسدت صورته واختلت بنيته فيتداعى مضمونه بارتكاس مقولاته"[4]، و..."الوزن المعرفي في كل علم رهين مصطلحاته، لذلك نسميها أدواته الفعالة لأنها تولده عضويا وتنشئ صرحه ثم تصبح خلاياه الجنينية التي تكن التكاثر والنماء" [5].

وترجع أسباب التشتت الاصطلاحي إلى ثلاثة مناح: الفردي ،والجماعي، والتطوري [6].

I- المنحى الفردي:

يلاحظ على مستوى عمل الأفراد ما يلي:

1-التسابق إلى إنشاء المصطلحات للحصول علىلقب الريادة، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى التعصب، وإشاعة الفوضى، وحالة عدم الاستقرار في تناول المصطلحات.

2-تعدد المناهل، والثقافات، وهذا يفرض تنوعا، واختلافا في مصادر المصطلحات.

3- الانبهار بما أنتجته الحضارة الغربية، من كتب، ومقالات، فسارع القارئ العربي إلى الاقتباس، والترجمة، وتكييف المعطيات العربية تكييفا غير عقلاني للرؤى الجديدة، ومحاولة إيجاد مقابلات لها في تراثنا القديم.

نتج عن ذلك :

1-انتشار المصطلحات عند أهل الاختصاص، وغيره.

2-الميل أحيانا إلى إبعاد المصطلحات المستخدمة، واقتراح مصطلحات أخرى،مثل: (صرفون) بدل من مورفيم، والصيغم، والوحدة الصرفية، والصرفية المجردة، والمورفيمية، والمرفيم، والصرفية، وهذه مقابلات للمصطلح الأجنبيMORPHEME

3- التعبير عن مصطلح واحد بمسميات عدة مثل:

أ-SEMIOLOGIE : ساميولوجيا، وسيميولوجيا، سيميولوجية، وسيامة، والسيما، والسيمياء، والعلامية، وعلم الأدلة، وعلم الدلائل، وعلم العلامة، وعلم العلامات، وعلم الإشارات ،وعلم الإشارات اللغوية، وعلم الرموز، وعلم الإشارات، والرموز...

ب-SYNCHRONIE سنكروني، متزامن، تزامني، وصفي، متعاصر، متواقت، أنى، ثابت، مستقر، أفقي...

ج-DIACHRONIE دياكروني، تطوري، تعاقبي، متعاقب، تاريخي...

4-عدم التفطن إلى دلالة المصطلح بين القديم والحديث كفقه اللغة المقابل للفظ الأجنبي philologie فليس سواء استعماله في القرن الرابع الهجري، والعصر الحديث.

ب- المنحى الجماعي :

لم تقم المنظمات، والاتحادات العربية ،ومراكز البحث بدور فعال في خلق استراتيجيه محكمه للتصدي إلى موجه المصطلحات. فانعدم الاتفاق على طريقة

واحدة، وموحدة في ترجمة المصطلحات، واستعمالها، كما لم تكن للأجهزة الإعلامية فعالية كبيرة في التنسيق ،والإخبار بكل جديد، فمن شأن ذلك أن يحدث تشتت في استخدام المصطلحات ،واتساع في دائرة معرفتها، وغموض في دلالاتها .

ج- المنحى العلمي[7]

إن المباحث اللسانية الغربية تطورت تطورا ملحوظا، فيصعب على القارئ العربي بسبب ضعف الآلية العلمية المعاصرة متابعة التدفق التكنولوجي الحاصل في مجال المصطلحات، وحل هذه المسألة.

1-تسخير كل الطاقات لتوفير المصطلح المناسب، والتغلب على كل جديد.

2-وضع رؤية علمية لحل مشكلات المصطلحات اللسانية، ومناهجها عبر خطط زمنية.

وقد حاول بعض اللغويين العرب المحدثين التصدي لهذا الإشكال الاصطلاحي بإيراد المصطلح الأجنبي بلغته، وكتابته بحروف عربية مثل: lexicologic ليكسكولوجيا(علم المفردات) ،أو بوضع المصطلح الأجنبي بحروف عربية، وترجمته مثل: الإسيونوجرافيا (علم أحوال المحيطات). وقد يجد القارئ العربي ما يشفي الغليل في هذا التوجه بيد أنه غير كاف.

من هذا المنطلق يقترح الباحثون اللغويون العرب بدائل للحد من مشكلة المصطلح، نجملها فيما يلي:

1-قراءة المدونة العلمية قراءة واعية لتعرف خصائصها، فيسهل على القارئ استكشاف مصطلحاتها.

2-دعم المنظمات، والاتحادات العربية، ومراكز البحث للقيام بعملها، والتنسيق فيما بينها.

3-الاستفادة من الجهود العلمية المبذولة في حل مشكلات المصطلح.

4- إبعاد التفرد في إيجاد المصطلح، وتشجيع العمل الجماعي لتكون المصطلحات موحدة، وشائعة.

5- تشكيل لجنة علمية موسعة مؤهلة للبحث في المصطلحات، وتصنيفها، وتقديمها برؤية عربية معاصرة.

ويحسن بعد التقديم الموجز لأهمية المصطلح، وأسباب تشتته، ومنهج التعامل معه، والمقترحات المقدمة في هذا الشأن التعرض للتشكل الاصطلاحي في بعض النصوص اللغوية العربية القديمة، والغاية البرهنة على أن الحضارة العربية ساهمت بقسط وافي في بسط المسألة اللغوية الإنسانية وقد أصابها ما أصاب النصوص اللغوية الغربية من تعدد في المصطلح ولبس في مفاهيمه، ولسعة المدونة اللغوية العربية اهتممنا بالمكون اللغوي التركيبي.

إذا تأملنا النصوص اللغوية العربية، وجدناها تزدحم بمصطلحات لا تفهم إلا من خلال القراءة الواعية للسياقات الواردة فيها من ذلك اللغة، والنحو، والإعراب، والعربية، واللحن، وغيرها، وكلها مرتبطة بدلالات خاصة يفرق بينها بالرجوع إلى مضامينها وسياقاتها[8].

أما المكون التركيبي، فيمكن الوقوف عليه من خلال معالجة علماء العرب للمسائلة الصوتية، والصرفية، والنحوية، وهذه تدل على اهتدائهم إلى مفهوم بنية الكلام، وقد عبروا عنه بمصطلحات مختلفة في دوالها، متفقة في مدلولها، وأهمها: النظم، والتأليف، والتركيب، والترتيب، والتعليق، والبناء، وكلها تشير إلى عملية إنشاء الكلام. ولنضرب أمثلة لتبيين استعمالها.

-رأى أبو الهلال العسكري [9]:

تخير الألفاظ وإبدال بعضها من بعض يوجب التئام الكلام وهو من أحسن نعوته وأزين صفاته، فإن أمكن مع ذلك منظوما من حروف سهلة المخارج، كان أحسن له وأدعى للقلوب إليه، وإن اتفق له أن يكون موقعه في الإطناب

والإيجاز أليق بموقعه وأحق بالمقام والـحال، كان جامعا للحسن بارعا في الفضل، وإن بلغ مع ذلك أن تكون موارده، تنبيك عن مصادره وأولـه، يكشف. قناع آخره، كان قد جمع نهاية الحسن وبلـغ أعلى مراتب التمام.

منطلقه- في هذه الفترة- بلاغي، لأنه وضع شروطا لبلوغ الكلام أعلى مراتب الحسن، وهذه الشروط هي:

-اختيار الألفاظ.

-حسن النظم.

-البعد عن التنافر.

-الميل إلى الإطناب والإيجاز، في مواضعهما.

-مطابقة الكلام للمقام، أو مراعاة مقتضى الحال.

واستعمل أبو هلال العسكري [10] أيضا مصطلحي : التأليف، والتركيب يقول: "أجناس الكلام المنظوم ثلاثة: الرسائل، والخطب، والشعر، وجميعها تحتاج إلى حسن التأليف وجودة التركيب".

ب-وأما مصطلحات الترتيب، والتعليق، والبناء فنجدها شائعة عند عبد القاهر الجرجاني خاصة يقول في مسألة التعليق: "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلام بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض[11]" والمقصود بالتعليق ارتباط العناصر اللغوية داخل الكلام، وهو أهم مصطلح؛ لأن اللغة تصبح به محققة الإفهام.

ويتحدث في مواطن أخرى عن نظم الكلام وترتيبه قائلا" واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك، علمت علما، لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلام، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك

فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله [12]".

فيعني لفظ البناء أن الكلام مكون من عناصر لغوية، مؤتلفة، متماسكة وأي حذف، أو تبديل لأحد العناصر من شأنه أن يفضي إما إلى إخلال في المعنى، وإما إلى تغيير في النظام اللغوي العام. ولأهمية هذا الباب يقول الجرجاني [13]

واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر، ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت أن تتحدد أجزاء الكـــلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعـــا واحدا، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك، نعـــم وفي حـــال ما يبصر مكان ثالث ورابع بضمهما بعد الأولين، وليس لما شأنه أن يجئ على هذا الوصف حد يحصره، وقانـــون يحيط به، فإنه يجئ على وجوه شتى وأنحـــاء مختلـــفة.

يبين هذا النص أن عملية (بناء الكلام) تشبه بناء الحائط أو الدور، فكل منهما في حاجة إلى مهارة في تخير مواد البناء وقدرة على ربط أجزائه، ليكون المبنى مشدودا متماسكا، ذا رونق.

تعددت الآراء النحوية العربية القديمة في تحديد مفهوم الجملة، ويحسن بنا أن نعرض لأهمها:

1-ارتبط مفهوم الجملة بالكلام من منظور (الترادف الضمني) ونعني به أن بعض النحاة لم يذكروا تسوية الجملة بالكلام صراحة، وإنما هو مستنتج من حديثهم.

ومن القائلين بذلك (سيبويه، والمبرد، وابن فارس، وابن سنان الخفاجي، وعبد القاهر الجرجاني، وابن مالك، وغيرهم...).

فسيبويه لم يعرف الجملة، وإنما تحدث عنها في أبواب كثيرة، منها باب المسند والمسند إليه، والاستقامة في الكلام، والفاعل[14]،وغيرها...، وهو بهذا قد وضع اللبنات الأولى لتحديد الجملة العربية.

والمبرد تحدث عنها صراحة في باب الفاعل، إذ يقول : "وإنما كان الفاعل رفعا لأنه والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب[15]" ويذكر في تضمين (الجملة) معنى (الكلام). فمن ذلك : قام زيد، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو كان وإن وأفعال الشك والعلم والمجازة.فالابتداء نحو قولك: زيد، فإذا ذكرته، فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: منطلق أو ما أشبهه صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر، لأنه قد كان يعرف زيدا كما تعرفه ولولا ذلك لم تقل له زيد، ولكنت قائلا: له رجل يقال له زيد فلما كان يعرف زيدا ويجهل ما تخبره به عنه، أفدته الخبر، فصح الكلام لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام[16].

فردد لفظ الكلام ثلاث مرات ليشير به إلى الجملة التي يشترط فيها الإسناد، والإفادة.

وفهوم الجملة عند ابن فارس يستفاد من حديثه عن الكلام [17] ،وخلاصة القول فيه:

1-أن الكلام ما سمع وفهم.

2-هو حروف مؤلفة دالة على معنى.

3-الكلام قسمان: مهمل، ومستعمل.

وقد قسم المهمل ثلاثة أقسام هي :

1-يجوز تآلف حروفه لكن العرب لم تقله، مثل: عضخ

2-لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب، مثل:تقديم الكاف على الجيم.

3-خلو الكلمة المكونة من خمسة أحرف من أحد حروف الذلاقة،أو من أحد حروف الإطباق.

رفض ابن فارس تسمية المهمل بأنه كلام، واستند في ذلك إلى خبراء اللغة، وهو بهذا قد خطأ كل من أدرج المهمل في أقسام الكلام[18] .

ويطلق الكلام عند (الخفاجي)على ما يفيد وما لا يفيد[19] خلافا لأغلبية النحاة الذين حصروه في الإفادة.

ونستنتج من حديث (الجرجاني) عن (الكلام) أن الجملة ما حصلت بها الفائدة، ولم ترتبط بغيرها، وبعبارة أخرى أن الجملة بناء مكتمل الدلالة[20] واستعمل (ابن مالك) مصطلح الكلام ليدل به على الجملة المؤلفة في أبسط صورها مـــن المسند والمسند إليـــه[21].

2- التسوية الصريحة بين الكلام والجملة:

يمثل هذا الاتجاه ثلاثة من كبار النحاة: ابن جني، والزمخشري، وابن يعيش.

فابن جني يورد مصطلحين للجملة:

-الكلام المفيد

-القول المفيد

يقول في الأول"أما الكلام، فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل، هو زيد أخوك، وقام محمد،وضرب سعيد... فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[22].

وواضح من هذا التعريف أن الجملة تتميز بالاستقلال التركيبي، والدلالي ومعنى ذلك ألا تكون مندرجة في بناء نحوي أكبر منها، ولا تحتاج في توضيح دلالتها إلى غيرها.

وخلاصة القول في المصالح الثاني (القول) أنه يستعمل في المفيد، وغير المفيد، فعنده "كل كلام قول، وليس كل قول كلاما"[23].

ويذهب (الزمخشري)[24] مذهب (ابن جني)، في عدم التمييز بين الكلام، والجملة، وتابعها (ابن يعيش)[25].

3-عدم التسوية بين (الكلام)، و(الجملة).

ومن القائلين بهذا الرأي (ابن هشام)، و(السيوطي). يعلق (ابن هشام) [26]، على مصطلحي: الكلام ،والجملة، قائلا" وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهم كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام".

فالجملة حسبه أشمل من الكلام؛ لأنها توضع فيما يفيد وفيما لا يفيد، والكلام لا يوضع إلا فيما يفيد.

ويوافقه السيوطي[27] في كون الجملة أعم من الكلام، ويخالفه في عدم اشتراط الفائدة في الكلام، لأنه إما أن يكون مهملا، وإما أن يكون مستعملا.

ونخلص إلى :

1- المصطلح اللغوي العربي ذو إشكالات كبيرة تتصل بوضعه، وتداوله، فيحسن إذا مراجعة كل السياقات اللغوية لفهمه، وتحديد إطاره الدلالي، ومناحي تطويره.

2- استعمل العرب مصطلحات عدة تدل على اهتدائهم لمفهوم بنية الكلام.

3- تفيد الاستقراءات للمدونة اللغوية أن العرب لم يتفقوا على تحديد الإطار المعرفي لمصطلحي الكلام، والجملة، والقول، فلا مناص إذا من مراجعة أقوالهم، وفهمها بحسب الأرضية التي انطلق منها هؤلاء .

4- ضرورة مراجعة المدونة اللغوية العربية القديمة لتبيين مساهمة علماء اللغة العرب في بسط المسألة اللغوية الإنسانية في شتى مجالاتها لئلا نصاب بالقطيعة، أو الانبهار.

الهوامش

1-عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي،نشأته، وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، نرمز إليه ب(المصطلح النحوي)، ص 23، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

2-المرجع نفسه، ص، ن.

3-لمرجع نفسه، ص، ن.

4-د/ عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 11، الدار العربية للكتاب، 1984.

5-المرجع نفسه، ص 12,

6-د/ أحمد مختار عمر، المصطلحات الألسنية في اللغة العربية، ص 245، سلسلة اللسانيات-4- مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، تونس، 1987، وانظر د/ عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، المقدمة من ص 11 إلى 96.

7-د/ مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص 362، طلاسدار، دمشق، 1987.

8-عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي، من ص 3 إلى 21.

9-الصناعتين: الكتابة والشعر (نشير إليه بالصناعتين)، ص159، تحقيق د/ مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1981.

10-الصناعتين، ص179.

11-دلائل الإعجاز في علم المعاني (نشير إليه بالدلائل)، ص46،تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، القاهرة، 1980.

12-مص، ن، ص102.

13-الدلائل، ص132.

14-الكتاب، ج1، ص23،25، 230، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانقي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط2، 1983.

15-المقتضب، ج1، ص8، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د،ت.

16-المقتضب، 4، ص126.

17-الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها(نشير إليه بالصاحبي)، ص81، تحقيق وتقديم مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1964.

18-الصاحبي، ص82.

19-سر الفصاحة، ص28،،24، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، بميدان الأزهر، القاهرة، 1969.

20-الدلائل، ص49.

21-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج1، ص13، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط16، د، ت.

22-الخصائص، ج1، ص17، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1957،2

23-مص، ن، ص، ن .

24- أبا البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص31، تحقيق وتقديم محمد خير الحلواني، حلب، 1972.

25-انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص20، مكتبة المتنبي، القاهرة، د، ت.

26-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (نشير إليه بالمغني) ج2، ص374، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر، مطبعة المدني، القاهرة، د، ت.

27- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص 36، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم / دار البحوث العلمية، الكويت، 1975.